القطاع الزراعي والاستزراع السمكي في فلسطين

الدكتور / عبد الله على محمد خليل

مقدمة:

تعتبر الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وكان الفلسطينيون رواداً في نقل ونشر التقانات الزراعية إلى دول عدة في الإقليم وخارجه. بالإضافة للأهمية التقليدية للزراعة بالنسبة للشعوب والدول فإنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للفلسطينيين حيث أنها تمثل عنوان صمود وتصدٍ وتشبث بالأرض المستهدفة بالمصادرة والاستيطان، كما وأنها تشكل ملاذاً ومصدراً للدخل والغذاء في أوقات الأزمات حيث أن نسبة لا بأس بها ممن منعوا من العمل في إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى والثانية قد لجأوا إلى العمل الزراعي.

تشكل رؤية الوزارة الإطار والموجه والهدف العام الذي يسعى القطاع الزراعي للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. وتنبثق عنها الأولويات والسياسات والخطط والمشاريع الزراعية والتي تبنى على معطيات وواقع القطاع الزراعي بالإضافة إلى الموجهات و الافتراضات والسياسات العامة والكلية وبشكل خاص الأهداف الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار فإن الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية هي:

«زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محلياً وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة،وتعزز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه وموارده وصولاً إلى بناء الدولة»

دور الزراعة في الاقتصاد الوطني:

الزراعة ليست نشاطاً اقتصادياً ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهماً رئيساً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان والعمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وأحد روافده الهامة من خلال مساهمته بتوفير الغذاء للمواطنين حيث يقوم بتوفير ما نسبته 91%، 90%، 61%، 35% من الخضراوات واللحوم البيضاء والحليب واللحوم الحمراء على التوالي، تحقيق الأمن الغذائي، توفير فرص العمل لـ 11.2% من القوى العاملة، المساهمة في 5.6% في الناتج المحلي الإجمالي وفي 15.2% من مجموع الصادرات بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى. كما أن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في رفد الاقتصاد الفلسطيني بالعملات الصعبة من خلال الصادرات الزراعية، حيث تصل نسبة مساهمة الصادرات من المنتجات الزراعية حوالي 12.3% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

أهمية الثروة السمكية والاستزراع:

تعتبر الأسماك مصدراً مهماً للدخل القومي وللاقتصاد و تعد الثروة السمكية واحدة من أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان منذ القدم عن طريق الصيد ومن ثم الاستزراع السمكي لتحقيق الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه تعتبر الأسماك مصدراً مهماً للغذاء وللبروتين، والسمك يعد مصدراً للبروتين الحيواني و مصدراً للدهون الضرورية التي تخفض الكوليسترول في الدم، وبالتالي فإن التغذية على الأسماك تخفض من احتمالات الإصابة بتصلب الشرايين وكذلك تحتوي الأسماك على الفيتامينات والمعادن. ويمتاز السمك بكونه غنى بالكالسيوم والحديد واليود خاصة الأسماك البحرية منها.

ونتيجة للزيادة الكبيرة لأعداد السكان في العالم في السنوات الأخيرة فقد اتجهت أنظار الدول لاستغلال ثرواتها الطبيعية البرية منها والبحرية لتأمين حاجة شعوبها الغذائية. وقد أدى الاستغلال الكبير وغير المدروس لاستنزاف هذه الثروات وكانت الثروة السمكية إحدى هذه الثروات المستنزفة مما جعل المختصين بهذا المجال يسعوا قدماً لإيجاد الحلول التي تضمن وتحفظ هذه الثروة للأجيال القادمة، فتم تركيز الجهد خلال العشرين سنة الماضية نحو مجال الاستزراع السمكي، حيث هناك ضرورة لسد الفجوة الغذائية وذلك من خلال التوسع في إنتاج سلالات جديدة من الأسماك سريعة النمو وعالية الجودة لضمان تحقيق الأمن الغذائي. وهنا برزت أهمية الاستزراع السمكي كإحدى الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لسد العجز بين العرض والطلب في مخزونات الأسماك الطبيعية، وبالرغم من أن الاستزراع السمكي قد عرف منذ العهود القديمة إلا أنه لم يأخذ موقعه بصورته الحالية وأساليبه الحديثة إلا في السنوات القليلة الماضية.

إضافة إلى ذلك أحدثت أزمة الغذاء التي سادت العالم، والتي ظهرت بوادرها منذ منتصف عام 2006، وظلت تتفاقم بشكل مطرد حتى نهاية النصف الأول من عام 2008، آثاراً سلبية على الأمن الغذائي وكان من تداعيات الأزمة العالمية تضاعف أسعار الغذاء، مما انعكس على أسعار المنتجات الغذائية، وانخفاض القوة الشرائية وانكشاف الأمن الغذائي لمحدودي الدخل والفقراء. وتبين أن المال وحده لا يكفي لتوفير متطلبات الأمن الغذائي، وأنه لابد من الاعتماد على الذات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتنويع مصادر الدخل من خلال آليات وسياسات تقوم على ضرورة الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية خاصة الأرض والمياه لذا تنبع أهمية الإدارة العامة للثروة السمكية لعدة أسباب أهمها:

1ـ تساهم الموارد السمكية في إتاحة منتج غذائي له قيمة غذائية مرتفعة يمكن الحصول عليها في جميع الأوقات بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية وأذواق المستهلكين المختلفة.

2ـ إن تعدد مصادر الإنتاج السمكي يتيح توفير الأسماك على مدار العام من أنواع مختلفة وكذلك أن خاصية تكرار الإنتاج السمكي يحقق استدامة توفيرها في ظل الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وحمايتها وحماية توفير الإمدادات منها.

3ـ تساهم الموارد السمكية في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق مكافحة البطالة والفقر، حيث تتيح الموارد السمكية فرص عمل مما يساعد على الحد من البطالة ومكافحة الفقر في المناطق الريفية والساحلية التي توجد بها المسطحات المائية والمزارع السمكية.

4ـ تعتبر الأسماك سلعة غذائية تقليدية وعنصراً هاماً في الغذاء وهناك توقعات بزيادة الطلب على استهلاك الأسماك ليس فقط بسبب الزيادة السكانية ولكن أيضاً بسبب زيادة الفجوة السعرية بين الأسماك وبدائل البروتين الحيواني.

5ـ الاستفادة القصوى من المياه حيث إن الأسماك تستخدم المياه ولا تستهلكها، كما أن مشروعات المزارع السمكية يمكن إقامتها على الأراضي غير الزراعية أو غير القابلة للزراعة.

ـ وفلسطين من ضمن الدول التي أولت أهمية لهذا القطاع الحيوي ولكن نظراً للظروف السائدة هناك فإن الإنجازات ما زالت في مراحلها الأولى كون الأراضي الفلسطينية مغلقة ولا شواطئ لها عدا شاطئ غزة الذي يبلغ 40 كم وفي العمق لا يتجاوز 3 كم، لذا أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً كبيراً بالاستزراع السمكي ووضعت خطط لتطوير هذا القطاع وخاصة في الضفة الغربية التي كانت أقل حظاً بالنسبة للاستزراع السمكي، حيث كانت أول

تجربة و أول مشروع للاستزراع السمكي في محافظة أريحا حيث تم إنشاء أول مشروع للاستزراع في العام 1996، والمشروع مكون من 20 بركة أسمنتية مختلفة الأحجام استخدمت للتحضين وتربية الإصبعيات التي استوردت من الطرف الإسرائيلي في البداية ومن ثم تم القيام باختيار أمهات من الأسماك التي أنتجت وبسبب ظروف الانتفاضة وإغلاق الطرق والقصف والتدمير المتعمد لإغلاق هذا المشروع في العام 2002. ثم تلا ذلك محاولات فردية وجماعية من بعض الشركات في القطاع الخاص ولم يكتب لها النجاح بالشكل المطلوب.

ـ إنشاء المفرخ السمكي:

تم إنشاء المفرخ السمكي في منطقة الأغوار الفلسطينية وتحديداً في مدينة أريحا في العام 2011 ليكون نواة لإنتاج الإصبعيات السمكية والتفريخ ولإنتاج سلالات سمكية جديدة سريعة النمو وعالية الجودة وليكون من أهم مشاريع الاستزراع السمكي في الأراضي الفلسطينية، ويحتوي المفرخ على مجموعة من البرك الأسمنتية و كما يلي:

- 6 برك للأسماك مقاس بالمتر 3*8*1
- 6 برك للأسماك مقاس بالمتر 2*4*1.
- تم توريد عدد 1000 من أمهات السمك المشط النيلي (Tilapia).

ـ مشروع الاستزراع السمكي:

- إنشاء 30 بركة أسمنتية مثمنة الشكل بحجم 120 كوب للبركة لتربية الأسماك للمزارعين و في مختلف المحافظات من طوباس و أريحا ونابلس و طولكرم و جنين و قلقيلية.
- بدء العمل لإنتاج إصبعيات وحيدة الجنس في المفرخ السمكي.
- توفير كافة المستلزمات والمعدات الخاصة ببرك الأسماك للمزارعين في مختلف المحافظات.

إحدى برك الأسماك في الضفة الغربية

قطاع غزة:

عملت المؤسسات الأجنبية التي تدفقت على قطاع غزة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وشاركت وساهمت في بناء قطاع الثروة السمكية، ويشكل الاستزراع السمكي الجزء الهام في غزة، حيث تم تبني العديد من الأفكار الحديثة والخاصة بقطاع الثروة السمكية بشكل عام وبالاستزراع بشكل خاص و تنفيذ العديد من المشاريع ومنها إنشاء مركب للأبحاث البحرية ومختبر حديث (تم قصفهم وتدمير جزء كبير من المركب والمختبر) ومعدات متطورة لدراسة المخزون السمكي في البحر بكلفة 6 ملايين دولار تقريباً. بالإضافة إلى مشاريع عديدة تم تنفيذها من قبل المؤسسات والجمعيات الزراعية المحلية لدعم المزارع الفلسطيني لإنجاح ونشر فكرة الاستزراع السمكي في فلسطين.

- تم دراسة الأسماك المهاجرة و أثرها الاقتصادي على شواطئ قطاع غزة.
- جاري العمل على دراسة المخزون السمكي في شاطئ غزة.
- تم تفريخ سمك الدنيس لأول مرة في غزة وسوف يتم العمل على توزيع المنتج على الصيادين ومن المحتمل إنتاج 100 ألف إصبعية.
- جاري العمل على مشروع تطوير قرى الصيادين الممول من المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قطاع غزه لصالح الصيادين وذلك بتوريد ماكنة ثلج عدد اثنين بطاقة إنتاجية طن واحد يومياً، بالإضافة إلى معدات السلامة الخاصة بالصيادين وسوف يستفيد من هذا المشروع 750 صياداً لصالح جمعيات تعاونية وخيرية.
- تم إصدار لوحات لتصنيف أسماك قطاع غزة، وعدد الأسماك التي تم تصنيفها 200 صنف وجاري العمل على استكمال التصنيف لكافة الأسماك بالقطاع.
- عقد دورات تدريبية للصيادين للحفاظ على المخزون السمكي ووقف الصيد الجائر.

برك أسماك الدنيس في غزة

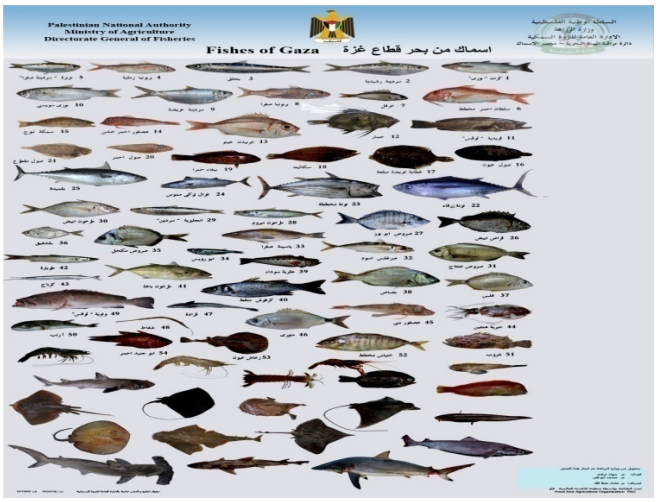

تصنيف أسماك شواطئ قطاع غزة

إن إجمالي ما تستهلكه الضفة الغربية من لحوم الأسماك سنوياً يقدر ب6000 طن سمك، على اعتبار أن عدد سكان الضفة الغربية 2.5 مليون نسمة حسب مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2011 وأن 80% من تلك الكمية هي أسماك مجمدة وأن 20% منها أسماك طازجة، يتم إدخالها من داخل الخط الأخضر و غالبية تلك الكمية من الأسماك هي من إنتاج مزارع الاستزراع السمكي بالمياه العذبة، ونسبة ضئيلة منها من الأسماك البحرية مرتفعة الثمن ويتراوح سعرها بين 8-20 دولاراً للكيلو الواحد، ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني وتدني مستوى الدخل، فإنه يعزف عن تناول تلك الأنواع من الأسماك، وغالبية الاستهلاك السمكي داخل الضفة الغربية هي من إنتاج مزارع استزراع سمكي في المياه العذبة والأسماك المجمدة رخيصة الثمن.

الخطة المقترحة للسنتين القادمتين 2013 ـ 2014م:

- إنشاء 60 بركة للمزارعين لتربية الأسماك في الفترة القادمة 2013 ـ 2014م.
- تطوير المفرخ السمكي وإدخال أصناف سمكية جديدة للتفريخ.
- العمل على تطوير الكادر الفني للإدارة وإشراكهم بالدورات والتدريب الداخلي والخارجي.
- إنشاء وحدة لتصنيع الأعلاف الخاصة بالأسماك.
- إنشاء وحدة أو مختبر متخصص للأمراض السمكية.
- التزود بالأجهزة العلمية والمعدات الخاصة بفحص جودة المياه والأسماك.